



جامعة المنصورة
كلية التربية



**وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية
في ضوء رؤية المملكة 2030
”دراسة تحليلية“**

إعداد:

أ.د/ فاطمة بنت عبدالله البشر

أستاذ الإدارة التربوية، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية،
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ/ مدى بنت جلوي آل كركمان أ/ شادن بنت عبدالله آل جمعان

أ/ لطيفة بنت إبراهيم العيدان

باحثات دكتوراه بقسم تخطيط التعليم واقتصادياته، كلية التربية،
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة
العدد 129 – يناير 2025م

وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030 "دراسة تحليلية"

أ.د/ فاطمة بنت عبدالله البشر¹

أ/ مدى بنت جلوي آل كركمان أ/ شادن بنت عبدالله آل جمعان أ/ لطيفة بنت إبراهيم العيدان²

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مواءمة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع محاور رؤية المملكة 2030، والتعرف على مدى مواءمة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الأول من محاور رؤية المملكة 2030 "مجتمع حيوي"، والتعرف على مدى مواءمة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الثاني من محاور رؤية المملكة 2030 "اقتصاد مزدهر"، والتعرف على ما مدى مواءمة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الثالث من محاور رؤية المملكة 2030 "وطن طموح"، وتقديم مقترحات لتطوير وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لتتواءم مع رؤية المملكة 2030. ولتحقيق أهداف الدراسة؛ اتبعت الباحثات المنهج الوصفي (التحليلي)، مستخدمين بطاقة تحليل المحتوى كأداة رئيسة لتحليل وثيقة سياسة التعليم. وخرجت الدراسة بعدد من النتائج، من أبرزها: أن المحور الأول "مجتمع حيوي" هو الأكثر تكرارًا بعدد (169) بندًا في وثيقة سياسة التعليم، وجاء في المرتبة الثانية المحور الثاني "اقتصاد مزدهر" بعدد (48) بندًا في الوثيقة، وجاء في المرتبة الأخيرة المحور الثالث "وطن طموح" بعدد (16) بندًا في الوثيقة. بالإضافة إلى تقديم مقترحات لتطوير وثيقة سياسة التعليم لتتواءم مع رؤية 2030، أهمها: تقديم فرص أكبر للقطاع الخاص ودور للقطاع الغير ربحي في قطاع التعليم، وإشراك جميع القطاعات في تمويل التعليم والالتزام بكفاءة الإنفاق والتوازن المالي، ودعم المرونة في الهياكل والإجراءات وتطويرها.

الكلمات المفتاحية: وثيقة سياسة التعليم، المملكة العربية السعودية، رؤية المملكة 2030.

¹ أستاذة الإدارة التربوية، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

² باحثات دكتوراه بقسم تخطيط التعليم واقتصادياته، كلية التربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

البريد الإلكتروني: Mada.korkoman@gmail.com

Abstract:

This study aimed to identify the extent to which education policy documents in the Kingdom of Saudi Arabia align with the three axes of the Kingdom's Vision 2030: "A Vibrant Society," "A Prosperous Economy," and "An Ambitious Homeland." The researchers also aimed to present proposals for developing education policy documents that are in line with Vision 2030. To achieve these objectives, the researchers used a descriptive (analytical) approach and content analysis as the main tools for analyzing education policy documents. The study yielded several results, the most notable of which is that the first axis, "A Vibrant Society," is the most frequently mentioned in education policy documents with 169 items. The second axis, "A Prosperous Economy," came in second with 48 items, and the third axis, "An Ambitious Homeland," had the least number of mentions with 16 items. The study also presents proposals for developing education policy documents, including providing more opportunities for the private sector, involving all sectors in financing education, committing to efficient spending and financial balance, and supporting and developing flexibility in structures and procedures.

Keywords: Education policy document, Kingdom of Saudi Arabia, Kingdom Vision 2030.

المقدمة:

يشهد التعليم في عالمنا المعاصر كثيراً من محاولات التطوير بما يتلاءم مع متطلبات تنمية كل دولة وظروفها وفلسفتها وطموحها. وقد زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بإصلاح سياسة التعليم لمواجهة التحديات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فهي تشغل بال المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء. وتأتي هذه الأهمية من كونها تمثل الإطار العام للنظام التعليمي في أي دولة، ويُوضّح هذا الإطار العلاقة بين ما تحتاجه تلك الدولة، وما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية.

ولذلك تقاس جودة أي نظام تعليمي من خلال ما ينتجه من سياسة تعليمية تُسهم في تحقيق أهدافه، وكفاءة أدائه وغاياته، ونوعية التعليم الذي يكتسبه الطالب، فالنظام التعليمي يُعد أحد أهم نظم المجتمع ويقع عليه الاعتماد في إعداد الأفراد وبناء المجتمعات؛ ولكي تبني أي أمة نظاماً تعليمياً تربوياً متميزاً يستجيب لاحتياجاتها الداخلية، ويلبي تحديات العصر ينبغي لها تطوير سياسته التعليمية من خلال الاهتمام بالإمكانات المادية والبشرية في البيئة التعليمية وفق خطط إستراتيجية مدروسة، والعمل على تطويرها متى ما دعت الحاجة بما يتوافق مع الظروف المحلية ومن ذلك الاستفادة من السياسات التعليمية الدولية المميزة في الميدان التربوي والتعليمي (القحطاني والحارثي، 2023م، ص184).

وقد توجهت وزارة التعليم في إصلاح سياسة التعليم لمواكبة رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في تجويد وتطوير التعليم، وذلك من خلال تعزيز قدرة نظام التعليم السعودي لتلبية متطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل بما يتوافق مع منظومة التعليم المعاصر، لتحقيق جودة التعليم وأهدافه في المراحل المقبلة، وهذا ما أكدته دراسة كل من (الدوسري، 2019م)، (البواردي، 2020م)، (العتيبي، 2020م)، (عنايات، 2020م).

ومما سبق يتضح للباحثات أهمية تطوير سياسة التعليم وفق رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تحقيق كفاءة عالية لنظام التعليم بما يؤهل الطلاب ليكونوا عناصر فاعلة في خدمة الوطن، والارتقاء به إلى ركب الأمم المتقدمة، وتلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين، ومن هنا جاءت فكرة البحث الحالي بإجراء دراسة تحليلية لوثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030.

مشكلة الدراسة:

يتضح أن أي نظام تعليمي مهما بلغ تقدمه وتميزه فإنه بحاجة إلى المراجعة أو التطوير؛ لتحقيق المتطلبات الأساسية، ومواجهة كافة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما تزامن معها من تحديات كان لزاماً على السياسات التعليمية أن تنهض بمستوى أدائها، وتسعى إلى التجديد والإصلاح والتطوير الذي يُعدّ واجباً حتمياً لمواجهة تحديات المستقبل المتغير بشكل متسارع.

وقد حظيت عملية إصلاح السياسات التعليمية وتطويرها في المملكة العربية السعودية على أولوية وأهمية لا يمكن تجاهلها في خطط واستراتيجيات المملكة، حيث أنّ التعليم هو الفاعلة التي تقود التنمية والريادة في مختلف الميادين والمجالات (عنايات، 2020م، ص633).

وعلى الرغم من هذه الجهود إلا أنّ الدراسات المختصة بتحليل السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية أشارت إلى الحاجة لتطوير السياسة التعليمية التي بُنيت منذ أكثر من أربعة عقود لتواكب ما تشهده المملكة من مكانة وتقدم في شتى مجالات الحياة، حيث توصلت دراسة سارة المناقش (2006م) إلى أنّ وثيقة سياسة التعليم في المملكة وُضعت قبل أكثر من أربعة وثلاثين عاماً ولم يجر عليها أي تعديل أو تطوير لتلبي التغيرات والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي وعلى العالم أجمع في مجال التعليم، من ناحية صياغة السياسة التعليمية، هناك بعض المشاكل في بنية النص لبعض البنود والتي تحتاج لإعادة صياغة حتى يسهل فهمها وتطبيقها، أما من ناحية المضمون، لم تتوافق تماماً مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية فهناك ما يلزم إضافته والتأكيد عليه، من ناحية تطبيق هذه السياسة، لم يتم تطبيق بعض البنود وبعضها كانت درجة تطبيقه أقل من المطلوب والبعض الآخر تم تطبيقه.

وبيّنت دراسة الرشيدى ولطيفة مندني (2017م) أنه بتشخيص حال التعليم في المملكة العربية السعودية وجد الكثير من نقاط الضعف في سياسة التعليم منها عدم تحديث وثيقة سياسة التعليم بالمملكة وربطها بالمتغيرات المحيطة.

ومن هذا المنطلق تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما مدى موافقة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع محاور رؤية المملكة 2030؟

أسئلة الدراسة:

يتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى موافقة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الأول من محاور رؤية المملكة 2030 "مجتمع حيوي"؟

2. ما مدى موافقة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الثاني من محاور رؤية المملكة 2030 "اقتصاد مزدهر"؟

3. ما مدى موافقة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الثالث من محاور رؤية المملكة 2030 "وطن طموح"؟

4. ما المقترحات لتطوير وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لتتواءم مع رؤية المملكة 2030 ؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لمعرفة مدى موافقتها مع المحور الأول من محاور رؤية المملكة 2030 "مجتمع حيوي".

2- تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لمعرفة مدى موافقتها مع المحور الثاني من محاور رؤية المملكة 2030 "اقتصاد مزدهر".

3- تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لمعرفة مدى موافقتها مع المحور الثالث من محاور رؤية المملكة 2030 "وطن طموح".

4- تقديم مقترحات لتطوير وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لتتواءم مع رؤية المملكة 2030.

أهمية الدراسة:

(1) تقديم إطار نظري رصين عن السياسات التعليمية ومدى موافقتها مع محاور رؤية المملكة 2030.

(2) تُعد الدراسة إثراء للمكتبات التربوية والبحوث العربية في مجال السياسات التعليمية كونها ترتبط بالتوجهات الجديدة نحو تطوير التعليم في ضوء رؤية المملكة 2030.

(3) من المؤمل أن تفيد نتائج هذه الدراسة- إن شاء الله - الباحثين في مجال السياسات التعليمية ودورها في ضوء رؤية المملكة 2030.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود هذه الدراسة في الآتي:

• الحدود الموضوعية: تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لمعرفة مدى مواءمتها لمحاور رؤية المملكة 2030 "مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، ووطن طموح" وتقديم مقترحات.

• الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

• الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الثالث للعام الدراسي 1445هـ.

مصطلحات الدراسة:

وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية:

تُعرف وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية بأنها "هي الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداء للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه، وتلبية لحاجات المجتمع، وتحقيقاً لأهداف الأمة" (وزارة المعارف، 1995م، ص5).

وتُعرف البحوثات السياسة التعليمية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها مجموعة القوانين والأنظمة، واللوائح والتشريعات، والقرارات والتنظيمات الإدارية والفنية التي تمثل الأطر العامة التي توجه النظام التربوي والعملية التعليمية، وتبين أهدافها، وتحدد مقاصدها سواء كانت هذه المواد مكتوبة أو معلنة بقرارات وزارية أو مراسيم ملكية.

رؤية المملكة 2030

وتُعرف بأنها: "هي خطة استراتيجية متكاملة للتنمية، تهدف إلى بناء مستقبل مشرق للمملكة مرتكزة على ثلاث محاور: مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح.(رؤية المملكة العربية السعودية (2030).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

تم تناول الإطار النظري من خلال محورين هما: وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، ورؤية المملكة 2030 وذلك فيما يلي:

أولاً: وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية

التعليم هو أساس تحقيق التنمية البشرية المستدامة، لأهميته في تمكين النشء من امتلاك أدوات إنتاج المعرفة وتحويلها إلى تطبيقات متنوعة، فالتعليم في المملكة العربية السعودية مر بعدة مراحل من منحنى نشره وإتاحته للجميع في الماضي إلى منحنى التجويد والتركيز على التطوير النوعي، ومن

مرحلة بناء السياسات والنظام التعليمي حتى مرحلة تحقيق الجودة والتنافسية في المؤسسات التعليمية.

وعليه أصبحت الحاجة الملحة لإيجاد جهة عليا تتولى وضع الخطط والسياسات العامة للتعليم في الدولة لضمان تطبيق مبادئ الدين الإسلامي في العقيدة والمنهج والسلوك، وتحقيقاً لذلك تم إنشاء اللجنة العليا لسياسة التعليم بقرار مجلس الوزراء رقم ٩٣ في ٢٧ / ١ / ١٣٨٣ هـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد رحمه الله، وفي عام تم صياغة واعتماد وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية بقرار مجلس الوزراء رقم ٧٧٩ في ١٦ / ٩ / ١٣٨٩ هـ. (الحقيل، 2016م، ص 53-56).

وقد أتت هذه الوثيقة مقسمة إلى تسعة أبواب كالتالي:

1. الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم
2. غاية التعليم وأهدافه العامة
3. أهداف مراحل التعليم، التخطيط لمراحل التعليم
4. التخطيط لمراحل التعليم (دور الحضانه ورياض الأطفال، المرحلة الابتدائية، والمرحلة المتوسطة، والمرحلة الثانوية، والتعليم العالي)
5. أحكام خاصة تشمل (المعاهد العلمية، تعليم البنات، التعليم الفني، إعداد المعلم، مدارس القرآن الكريم ومعاهده، التعليم الأهلي، مكافحة الأمية وتعليم الكبار، التعليم الخاص بالمعوقين، ورعاية النابغين)
6. وسائل التربية والتعليم (القائمون على التعليم، الوسائل المدرسية، الوسائل العامة)
7. نشر العلم
8. تمويل التعليم
9. أحكام عامة

ويُعد المبدأ الأساسي للسياسة التعليمية كما وضعتها اللجنة العليا لسياسة التعليم هو (أن السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدةً وعبادةً وخلقاً وحكماً ونظاماً متكاملًا للحياة، وهي جزء أساسي من سياسة الدولة). (الحقيل، 2016م، ص 116).

ثانياً: رؤية المملكة 2030

تبنت المملكة العربية السعودية "رؤية المملكة 2030" في الخامس والعشرين من شهر أبريل في عام 2016م لتمكينها من تبوء مركز قيادي على المستوى العالمي في العديد من

المجالات، حيث تتضمن مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، وقد صممت لتحقيقها برامج متكاملة فيما بينها، تتناسب مع طموح هذه الرؤية، وتعمل على تنفيذ مبادرات تحويلية لدفع عجلة التنمية على السعيدين الاجتماعي والاقتصادي. (رؤية المملكة العربية السعودية (2030)).

حيث تركز رؤية 2030 على ثلاثة محاور تكاملية وهي كالتالي:

أ- المجتمع الحيوي:

يمثل هذا المحور أساساً لتحقيق هذه الرؤية، وتأسيس قاعدة صلبة للازدهار الاقتصادي. وينبثق هذا المحور من الإيمان بأهمية بناء مجتمع حيوي، يعيش أفرادها وفق المبادئ الإسلامية ومنهج الوسطية والاعتدال، معترّين بهويتهم الوطنية، وفخورين بإرثهم الثقافي العريق في بيئة إيجابية جاذبة، تتوافر فيها مقومات جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، ويسندهم بنيان أسري متين، ومنظومتي رعاية صحية واجتماعية ممكنة. (رؤية المملكة العربية السعودية (2030)).

ب- الاقتصاد المزدهر:

يركز هذا المحور على توفير الفرص للجميع عبر بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتنمية الفرص للجميع من رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبيرة، والإيمان بتطوير أدواتنا الاستثمارية لإطلاق إمكانات قطاعاتنا الاقتصادية الواعدة، وتنويع الاقتصاد، وتوليد فرص العمل للمواطنين (رؤية المملكة العربية السعودية (2030)).

ت- الوطن الطموح:

ويركز هذا المحور على القطاع العام، ويرسم ملامح الحكومة الفاعلة من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة وتشجيع ثقافة الأداء؛ لتمكين الموارد والطاقات البشرية، وتهيئة البيئة اللازمة للمواطنين وقطاع الأعمال والقطاع غير الربحي لتحمل مسؤولياتهم، وأخذ زمام المبادرة في مواجهة التحديات واقتناص الفرص. (رؤية المملكة العربية السعودية (2030)).

الدراسات السابقة:

• دراسة الدخيل (2014م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مقترحات تطوير وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتمثلت الأداة في الاستبانة تم توزيعها على عينة بلغت (70) من أفراد الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي: حصلت عبارات السؤال الأول المتعلق بمقترحات تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على متوسط حسابي عام (61,2 من 00,3) وهي تقع في الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة،

وحصلت عبارات السؤال الثاني المتعلق بمقترحات تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على متوسط (61,2 من 00,3) وهي تقع في الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة، وحصلت عبارات السؤال الثالث المتعلق بمقترحات تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على متوسط (65,2 من 00,3) وهي تقع في الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة.

• دراسة سامية العنبي (2018م)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تحسين واقع نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل النظم. وتمثلت أدواتها في النموذج المقترح لتحليل نظام التعليم السعودي والتي اشتملت على المدخلات والعمليات والمخرجات وكذلك التغذية الراجعة. واستعرضت الدراسة خطة التنمية العاشرة والتي تمثلت في رفع الكفاءة التعليمية والتربوية للمعلم والمعلمة، وتطوير البيئة التعليمية، وكذلك تعزيز تواصل الطلبة والطالبات المبتعثين والمبتعثات مع مؤسسات الدولة، وتحفيزهم على إجراء البحوث والدراسات المرتبطة بالتحديات التنموية في المملكة، ودعمهم في تحويل نتائج تلك البحوث إلى منتجات ومشروعات تطبيقية، كما استعرضت رؤية المملكة 2030 والتي تمثلت في سد الفجوة بين المخرجات والتعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وعقد شراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محلياً وولياً، إضافة إلى إنشاء المنصات التي تعنى بالموارد البشرية. وأوصت الدراسة بضرورة تشكيل لجنة خاصة لتوضيح أسباب عدم تطبيق بعض بنود السياسة التعليمية على أرض الواقع، وتأسيس جهاز رقابي ومحاسبي للتأكد من وصول الميزانية إلى الجهة المستفيدة وتفعيلها بما يناسب أهداف النظام

• دراسة الياامي (2018م)

هدفت هذه الدراسة إلى إعداد إستراتيجية مقترحة لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 من أجل تطوير المنظومة التربوية بجميع مكوناتها. وتمثلت منهجية البحث بالمنهج الوصفي التحليلي الوثائقي المقارن، واتخذت أداة المسح والتحليل الشامل للمصادر الأولية والثانوية حول الموضوع، وذلك عن طريق استعراض الأدبيات السابقة والأطر النظرية ذات الصلة، حيث قامت الباحثة بتحديد أوجه القوة والفرص المتاحة وتحديد أوجه الضعف والتحديات الحالية والمستقبلية. كما استعانت الباحثة بالخطط الإستراتيجية والأهداف الدورية للوزارة إلى جانب أهداف برنامج التحول الوطني الخاصة بالتعليم. وتوصلت الدراسة إلى العديد من القضايا والإستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة بمستقبل التعليم بالمملكة والتي تم تقديمها بشكل مبسط وواضح وجاهزة للتطبيق العلمي. وفي الختام قدمت الباحثة آلية لتنفيذ وتطبيق الرؤية على أرض الواقع بطريقة عملية بما يحقق الأهداف المصممة لأجلها.

• دراسة العتيبي والغامدي (2020م)

وهدفنا الدراسة إلى حصر الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم لتحقيق رؤية المملكة 2030، والكشف عن ارتباطها بمحاور رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وإيضاح مدى ارتباط كل من الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم بالمملكة ومحاور رؤية المملكة العربية السعودية 2030 بأهداف سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. وقد أوضحت الدراسة أن هذه الأهداف متوائمة مع أهداف وثيقة سياسة التعليم في المملكة والتي تم اعتمادها سنة 1389هـ، حيث توصل الباحثان إلى الربط بين الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم وأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 والأهداف العامة لسياسة التعليم في المملكة وهو ما يعطي دلالة مباشرة على المرونة العالية التي تمتعت بها وثيقة سياسة التعليم والتي حافظت بها على تأثيرها التعليمي والتربوي.

• دراسة المنقرة وإيفرز (Allmnakrah & Evers, 2020)

أشارت هذه الدراسة أنه لوضع رؤية 2030 موضع التنفيذ، يتعين على المملكة العربية السعودية أن تقوم بإصلاح نظامها التعليمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، قام الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- بإنشاء مشروع تطوير التعليم والذي يركز على مجموعة واسعة من الإصلاحات التعليمية بما في ذلك تعزيز أساليب واستراتيجيات التدريس في المدارس. كما بينت الدراسة الحاجة إلى تنويع اقتصاد المملكة ودخلها بعيداً عن بلد التصدير المنتج للنفط فقط، حيث يتطلب ذلك مواطناً متعلماً ومدرّباً في العديد من التخصصات، والطلاب الذين لديهم المهارات اللازمة للتقدم نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. ولتحقيق ذلك، يجب تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناءها بطرق مبتكرة، بما في ذلك الاستماع إلى أصواتهم، وتقييم ما يحتاج إليه المعلمون السعوديون للقيام بدور إيجابي في المساهمة في تحقيق الأهداف الواردة في رؤية 2030. وأوصت الدراسة بتدريب المعلمين وتطوير الاستراتيجيات مثل التفكير النقدي باعتباره ضرورياً للنجاح المستقبلي لنظام التعليم في ضوء رؤية المملكة 2030.

• دراسة غوص (2020م)

هدفت هذه الدراسة إلى صياغة معايير مقترحة لبناء سياسة مستقبلية للتعليم العالي بالمملكة، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي. وقد صممت الباحثة استبانة تكونت من (10) معايير رئيسية، وطبقت على عينة قوامها (951) من أعضاء هيئة التدريس في (5) جامعات حكومية، وكانت النتائج كما يلي: حازت تسعة من المعايير العشرة المقترحة على درجة أهمية كبيرة جداً وهي كالتالي: تكافؤ الفرص التعليمية، التعليم للجميع مدى الحياة، تبني الاتجاهات الحديثة في تحسين الجودة وضمانها، التفاعل مع تحديات العولمة والتحول لتدويل التعليم، الربط بين برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية، تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في البحث العلمي، الأخذ

بمتطلبات الثورة التكنولوجية، زيادة المقدره على استيعاب الطلب المتزايد على التعليم، تنوع مصادر تمويل التعليم واستقرارها، فيما حاز معيار واحد المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية على درجة أهمية كبيرة. كما حصل اثنان من المعايير المقترحة على درجة توافر كبيرة في السياسات الراهنة وهما: الأخذ بمتطلبات الثورة التكنولوجية، تكافؤ الفرص التعليمية، وفي حين حازت ثلاثة معايير على درجة توافر متوسطة وهي: تبني الاتجاهات الحديثة في تحسين الجودة وضمانها، التفاعل مع تحديات العمولة والتحول لتدويل التعليم، زيادة مقدره مؤسسات التعليم العالي على استيعاب الطلب المتزايد على التعليم. أما المعايير الأربعة التالية فلقد كانت درجة توافرها قليلة وهي: التعليم للجميع مدى الحياة، الربط بين برامج التعليم العالي والتنمية، تنوع مصادر تمويل التعليم واستقرارها وترشيد الإنفاق عليها، تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في البحث العلمي، فيما كانت درجة توافر معيار المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية غير متوفرة في السياسات الراهنة.

• دراسة المطيري والسالم (2021م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الرؤى المستقبلية لتطوير التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء تطلعات رؤية المملكة 2030، والوقوف على واقعه، والكشف عن أبرز التحديات التي تواجهه، ومحاولة الوصول إلى سيناريوهات محتملة في ضوء تطلعات الرؤية وبما يتماشى مع الواقع الثقافي والاجتماعي للمجتمع السعودي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الاستشرافي، وتوصلت إلى ثلاثة سيناريوهات محتملة للتعليم العام بالمملكة العربية السعودية، تشمل: السيناريو المرجعي الذي يمثل امتداداً للاتجاهات العامة الراهنة، والسيناريو الإصلاحي الذي يحدث فيه بعض التحسين الجزئي، والسيناريو الابتكاري الذي يعتمد على تغيير جذري أو نقلة نوعية للوضع الراهن.

• دراسة العتيبي والمنتشري (2022م)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وذلك من خلال عرض السياسات التعليمية التي صدرت على مستوى كل من وزارة التعليم، التعليم العام، والتعليم العالي، وتحديد مدى ارتباطها بأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم، ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المحتوى. واستنتج الباحثان من هذا التحليل بأن السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز كان لها ارتباط وثيق بجميع محاور رؤية المملكة العربية السعودية، حيث كان الارتباط الأكبر هو في المحور الثالث (وطن طموح) وأهدافه الإستراتيجية والذي ارتبطت به جميع السياسات الإحدى عشر بنسبة 0,47% . ثم يأتي بعده

المحور الثاني (اقتصاد مزدهر) وأهدافه الإستراتيجية بواقع تسعة سياسات بنسبة 0,37%، وأخيراً كان الارتباط بالمحور الأول (مجتمع حيوي) وأهدافه الإستراتيجية بواقع خمس سياسات بنسبة 0,16%، وكذلك كان لها ارتباط في جميع الأهداف الإستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية عدا هدف واحد، حيث كان ارتباطها عالياً بخمس من الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم حيث حقق الهدف الثالث (11) تكراراً بنسبة 0,19%، والهدف الثاني والرابع (10) تكرارات بنسبة 0,17%، والهدف التاسع (9) تكرارات بنسبة 0,15%، والهدف السادس حقق (8) تكرارات بنسبة 0,14%، وكان ارتباطها متوسط بهدفين من الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم هما الهدف الأول والسابع الذين كان تكرارهما (4) بنسبة 0,07%، في حين كان ارتباطها ضعيفاً بهدفين من الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم حيث حقق الهدف الثامن (3) تكرارات بنسبة 0,05%، بينما لم يتم تحقيق الهدف الخامس حيث إن عدد تكراراته كان (صفر).

• دراسة مباركي (2023م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام التعليم في رؤية 2030 وفقاً لأهداف التعليم الدولية المذكورة في الأهداف الدولية للتعليم، واستخدمت الباحثة المنهج التحليلي، وذلك من خلال المقارنة بين مجموعة أهداف التعليم الدولية مع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية المملكة 2030، وخلصت الدراسة إلى أن هناك توافق بين السياسات التعليمية والأهداف الدولية، والأهداف التي تضمنتها رؤية 2030 مع الأهداف الدولية للتعليم كانت متوافقة، وقدمت الدراسة قائمة بالمتطلبات اللازمة لتطوير منظومة التعليم وفق المعايير الدولية لأهداف التعليم، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: توفير قائمة المتطلبات اللازمة لتطوير المنظومة التعليمية وفقاً للأهداف الدولية للتعليم والتي توصلت إليها الدراسة، وتطوير البنية التحتية للأنظمة التعليمية بما يتوافق مع الأهداف الدولية للتعليم، وتطوير برامج إعداد المعلمين بما يلبي متطلبات تطوير المنظومة التعليمية، وتنمية الاتجاهات الإيجابية لدى القائمين على العملية التعليمية نحو التطوير والتغيير للأفضل، إضافة إلى الاستفادة من تجارب وخبرات الدول الرائدة في التعليم.

• دراسة العمري والحارثي (2023م)

هدفت الدراسة إلى البحث في دور سياسات التعليم في التحول الرقمي في ضوء رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر المعلمات في محافظة القنفذة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع معلمات المدارس في محافظة القنفذة والبالغ عددهن (3544) معلمة، وتم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة تم تطبيقها على عينة عشوائية طبقية تكونت من (380) معلمة. وتوصلت النتائج إلى أن مستوى دور سياسات التعليم في التحول الرقمي في ضوء رؤية المملكة 2030 ككل جاءت مرتفعة، حيث جاء المجال رقم (1) دور سياسات التعليم في نشر ثقافة التحول

الرقمي في المرتبة الأولى، أما في المرتبة الأخيرة فقد جاء المجال رقم (4) دور سياسات التعليم في تمويل التحول الرقمي، وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المجال رقم (2) دور سياسات التعليم في تصميم البرامج التعليمية الرقمية، والمجال رقم (3) دور سياسات التعليم في إعداد الموارد البشرية، والمجال رقم (4) دور سياسات التعليم في تمويل التحول الرقمي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة لصالح فئة "من 5 إلى أقل من 10 سنوات"، بينما لم يكن هناك فروق في المجال رقم (1) دور سياسات التعليم في نشر ثقافة التحول الرقمي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة. وتوصي الباحثة أنه يجب على المؤسسات التعليمية في المملكة سواء الحكومية أو الخاصة القيام بمتابعة بيئتها الداخلية والخارجية وتقييمها بشكل مستمر أثناء تحولها الرقمي.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح الاختلاف بينها وبين هذه الدراسة في الهدف إذ تهدف إلى تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لمعرفة مدى مواءمتها لمحاور رؤية المملكة 2030 "مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، ووطن طموح"، وهذا ما يميزها عن ما سبق ذكره من الدراسات.

كما أنها اختلفت مع دراسة غوص (2020م) التي استخدمت المنهج الوصفي المسحي، ودراسة عائشة المطيري ومنال السالم (2021م) التي استخدمت المنهج الوصفي والاستشراقي. واتفقت جزئياً مع دراسة فريعة العمري والحارثي (2021م) التي استخدمت المنهج الوصفي، ودراسة اليامي (2018م) التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي الوثائقي المقارن. واتفقت هذه الدراسة مع دراسة العتيبي والمنتشري (2022م) التي استخدمت المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المحتوى، ودراسة مرام مباركي (2023م) ودراسة الدخيل (2014م) التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي.

أما في أداة الدراسة فقد اختلفت هذه الدراسة عن جميع الدراسات السابقة التي استخدمت الاستبانة، والمسح والتحليل الشامل، وتحليل النظم، بينما اعتمدت هذه الدراسة على بطاقة تحليل المحتوى.

وقد أُستفيد من الدراسات السابقة في تحديد معايير تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030، وبناء الإطار النظري للدراسة، وتحليل نتائجها وتفسيرها، والخروج بتوصيات تساعد على تحقيق المواءمة بين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية ومحاور رؤية المملكة 2030.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة، ولتحقيق أهدتها؛ فإن الباحثات استخدمن المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي، لتحليل وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030 ومعرفة مدى مواءمة بنودها لمحاورها الثلاثة: مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح.

أداة الدراسة:

عمدت الباحثات إلى استخدام بطاقة تحليل المحتوى، وذلك نظراً لمناسبتها لأهداف الدراسة، ومنهجها، ومجتمعها، وللإجابة عن تساؤلاتها.

بناء أداة الدراسة:

بعد الإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وفي ضوء معطيات وتساؤلات الدراسة وأهدافها، بنيت الأداة (بطاقة تحليل محتوى)، وتكونت من:

جدول (1) محاور بطاقة تحليل المحتوى

عدد العبارات	المحور
3	مجتمع حيوي
2	اقتصاد مزدهر
2	وطن طموح

صدق أداة الدراسة:

قام الباحثات بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها بصورتها الأولية على عدد من المحكمين المتخصصين في موضوع الدراسة، وبعد أخذ الآراء والإطلاع على الملاحظات، أجريت التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين، ثم خرجت البطاقة بصورتها النهائية.

التحليل والنتائج:

بعد تحليل بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، ومحاور رؤية المملكة 2030، تم التوصل إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة وذلك على النحو التالي:

الإجابة على السؤال الأول: ما مدى موافقة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الأول من محاور رؤية المملكة 2030 "مجتمع حيوي"؟

جدول (2)

المحور الأول "مجتمع حيوي"	
التكرار	1- تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية
20	اعتماد المنهج والقيم الإسلامية
10	غرس المبادئ والقيم الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني
4	العناية باللغة العربية
34	المجموع

للإجابة عن هذا السؤال ستستعرض الباحثات المحور الأول من محاور رؤية المملكة 2030، ومدى موافقته مع سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، ابتداءً من تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية الذي يهدف إلى اعتماد المنهج الإسلامي و تعزيز عدة قيم كالوسطية والتسامح وقيم الاتقان والانضباط وقيم العزيمة والمثابرة وغرس المبادئ والقيم الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني مع العناية باللغة العربية، حيث نجد ارتباط الرؤيا القوي بسياسة التعليم بالمملكة من حيث العناية بالمبادئ الإسلامية ويظهر ذلك في البند (1) حتى (13) والبند (19، 21) في الباب الأول من السياسة التعليمية وهي الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم، والبند (29، 32) من الأهداف الإسلامية العامة التي تحقق غاية التعليم، والبند (39) في الباب الثاني من غاية التعليم وأهدافه، والبند (109) في الفصل الخامس من الباب الثالث الخاص بالتعليم العالي، وكانت تستعرض جميعها أن الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداءً للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه، وإقامة سلوكه على شرعه، فالسياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلقاً وشريعة وحكماً ونظاماً متكاملًا للحياة، والبند (232) أن التعليم بكافة أنواعه ومراحل وأجهزته ووسائله يعمل لتحقيق الأغراض الإسلامية، والبند (227) في نشر الثقافة الإسلامية بكافة الوسائل في أي بلد كان، وجاءت البنود (173-174) خاصة بإنشاء مدارس ومعاهد خاصة بالقرآن الكريم.

وجاء في غرس المبادئ والقيم الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني ومدى موافقتها للسياسة التعليمية حيث يظهر ذلك جلياً في البند (18) حيث الارتباط الوثيق بتاريخ أمتنا وحاضر ديننا الإسلامي، والإفادة من سير أسلافنا، ليكون ذلك نبراساً لنا في حاضرنا ومستقبلنا، وجاءت البنود (17، 19، 48، 49، 88، 89) مرتبطة بغرس المبادئ والقيم الوطنية كما جاء في الرؤيا، والبند

(23) و (25) من شخصية المملكة العربية السعودية متميزة بما خصها الله به من حراسة مقدسات الإسلام، وحفاظها على مهبط الوحي، واتخاذها الإسلام عقيدة وعبادة وشريعة ودستور حياة، واستشعار مسؤوليتها العظيمة في قيادة البشرية بالإسلام وهدايتها إلى الخير، وغرس حب العمل في البند (59)، في حين لم تشر السياسة التعليمية للمتاحف والمواقع السياحية التاريخية والثقافية أو العناية بها في أي بند من بنودها كما جاء في الرؤيا.

وفي العناية باللغة العربية نجد البند (24) أن الأصل هو أن اللغة العربية لغة التعليم في كافة مواد وجميع مراحلها إلا ما اقتضت الضرورة تعليمه بلغة أخرى، والبند (46) الذي يشير إلى تنمية القدرة اللغوية وإدراك نواحي الجمال فيها، وكذلك البند (114) الذي يهتم بترجمة العلوم وفنون المعرفة النافعة إلى لغة القرآن والبند (140) إنشاء دار لترجمة العلوم إلى العربية.

جدول (3)

المحور الأول "مجتمع حيوي"	
التكرار	2-بناء رحلة تعليمية متكاملة
73	تطوير المنظومة التعليمية والتربوية بجميع مكوناتها
14	التوسع في تعليم رياض الأطفال
33	بناء أساس متين للمهارات الأساسية المطلوبة في القرن 21
5	اكساب الطالب القدر الكافي من الوعي الذاتي والاجتماعي والثقافي
2	فرص تعليمية مرنة من خلال الأنشطة اللاصفية والمجتمعية المتنوعة
127	المجموع

جاء الاهتمام واضحاً بالمنظومة التعليمية في الباب الرابع (التخطيط للتعليم) وفي الفصل الرابع (إعداد المعلمين) والفصل التاسع (رعاية النابغين) من الباب الخامس والباب السادس البند (195) الذي يشير إلى اختيار الكفاءات التي تقوم على عمليتي التربية والتعليم والبنود (199، 214) من السياسة التعليمية التي تُعنى بتطوير المنظومة التعليمية والتربوية بجميع مكوناتها وهي متوائمة مع ما جاء في الرؤيا، وجاءت الرؤيا المرتبطة بالتركيز على مراحل الطفولة المبكرة متوائمة مع السياسة التعليمية حيث اهتمت بهذه المرحلة وخصصت لها الفصل الأول من الباب الثالث (62 حتى 71) والفصل الأول من الباب الرابع في التخطيط للتعليم (116 حتى 119)، وجاء اهتمام الرؤيا باكتساب الطالب المعارف والمهارات والسلوكيات الحميدة متوافقاً مع السياسة التعليمية في أهداف المراحل التعليمية الابتدائية والمتوسطة والثانوية للبنود (73 حتى 100) والبنود (43 حتى 47)، ومتوائمة

أيضاً في اكساب الطالب قدرًا من الوعي الذاتي والاجتماعي والثقافي في البنود (33، 35، 79، 91، 107)، وقد ضمنت سياسة التعليم الأنشطة التعليمية في المناهج في البند (208) فالنشاط المدرسي مرافق للدروس ومحقق لأغراض المنهج والبند (78) الذي يشير تربية ذوقه البديعي، وتعهد نشاطه الابتكاري، وتنمية تقدير العمل اليدوي لديه، ونلاحظ في البندين السابقة عدم الإشارة إلى الأنشطة اللاصفية بشكل صريح.

جدول (4)

المحور الأول "مجتمع حيوي"	
التكرار	3- تمكين حياة عامرة وصحية
2	تعزيز مشاركة الأسرة في التحضير لمستقبل أبنائهم
6	تعزيز ممارسة الأنشطة الرياضية في المجتمع
8	المجموع

جاء التوافق في تعزيز مشاركة الأسرة في التحضير لمستقبل أبنائهم في البنود (33 و103)، وفي تعزيز ممارسة الأنشطة الرياضية في المجتمع جاءت البنود (40، 51، 52، 68، 75، 205) في مراعاة الصحة الجسدية وتنمية المهارات الحركية ورفع مستوى الصحة النفسية بإحلال السكنية في نفس الطالب، وتهيئة الجو المدرسي المناسب.

الإجابة على السؤال الثاني: ما مدى مواءمة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الثاني من محاور رؤية المملكة 2030 "اقتصاد مزدهر"؟

جدول (5)

المحور الثاني "اقتصاد مزدهر"	
التكرار	1- زيادة معدلات التوظيف
6	الاهتمام بالمهارات والمعارف اللازمة لوظائف المستقبل
9	توفير فرص التعليم وفق خيارات متنوعة
8	ضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل
5	التوسع في التدريب المهني
5	تعزيز ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال
7	تحسين تكافؤ فرص الحصول على التعليم
40	المجموع

للإجابة عن هذا السؤال ستستعرض الباحثات المحور الثاني من محاور رؤية المملكة 2030، ومدى موائمة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، ابتداءً من نتعلم لنعمل أحد ركائز الرؤية 2030، حيث تُعد المهارات مورد مهم وتوليد فرص عمل متنوعة أحد مستهدفات الرؤية وجاءت متوائمة مع بنود السياسات التعليمية في تزويد أبناءنا بالمهارات والمعارف اللازمة لوظائف المستقبل في البنود (33 حتى 38)، وجاء في توفير فرص التعليم وفق خيارات متنوعة في البنود (58، 93، 100، 101، 102، 128، 135، 162، 236). وجاء في موائمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل في البند (134، 135)، وجاء الاهتمام بالتعليم الفني والمهني لسد احتياجات سوق العمل في الباب الخامس من السياسة التعليمية (157 حتى 162)، وجاء التوسع في التدريب المهني متوافقاً مع البند (115) وفي الباب السادس الدورات التدريبية في البنود (196 حتى 198) كتدريب حكومي فقط ولم يشترك القطاع الخاص فيه، وكان من ضمن بنود أهداف التعليم في السياسة التعليمية البند (58) تدريب الطاقة البشرية اللازمة، وجاء في دعم ثقافة الابتكار البنود (41، 42، 112، 113)، ولم يأتي في دعم المشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة إلا في بند واحد فقط (21) الخاص بالتكافل الاجتماعي.

وفي تكافؤ الفرص جاء تمكين المرأة واستثمار طاقاتها وتنمية مواهبها في البنود (9، 149، 153، 145) من إنشاء كليات البنات وإدراج فصل خاص بتعليم البنات في الوثيقة، وجاء الاهتمام واضحاً لذوي الإعاقة في البند (56) وأيضاً تخصيص الفصل الثامن من الباب الخامس للتعليم الخاص بالمعوقين البنود (188، 189).

جدول (6)

المحور الثاني "اقتصاد مزدهر"	
التكرار	2- تنمية وتنويع الاقتصاد
-	استقطاب الكفاءات
-	خصخصة خدمات حكومية محددة
-	توطين الصناعات الواعدة
6	تعظيم القدرات الاستثمارية
2	تنمية الاقتصاد الرقمي
8	المجموع

لم تذكر السياسة التعليمية ضمن بنودها استقطاب الكفاءات أو تعظيم القدرات الاستثمارية أو خصخصة الخدمات الحكومية أو تحسين بيئة الأعمال، أو توطين القطاعات الواعدة، وركزت في الاستثمار على التعليم الأهلي وتنظيم أعماله فقط، حيث خصصت له الفصل السادس من الباب الخامس البنود (175 حتى 179)، واعتبرت الوثيقة الطاقة البشرية منطلق في استثمار سائر طاقتها وأساس التنمية العامة كما جاء في البند (229)، وجاء في تنمية الاقتصاد الرقمي البند (14) التناسق المنسجم مع العلم والمنهجية التطبيقية (التقنية) باعتبارها من أهم وسائل التنمية والبند (112) القيام بدور إيجابي في ميادين البحث العلمي الذي يسهم في التقدم في المجالات المختلفة ومنها التقنية.

الإجابة على السؤال الثالث: ما مدى مواءمة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع المحور الثالث من محاور رؤية المملكة 2030 "وطن طموح"؟

جدول (7)

المحور الثالث "وطن طموح"	
التكرار	1- الحوكمة الشاملة
1	البيانات والشفافية
4	تمويل التعليم
1	اللوائح والسياسات
4	قنوات التواصل
10	المجموع

للإجابة عن هذا السؤال ستستعرض الباحثات المحور الثالث من محاور رؤية المملكة 2030، ومدى مواءمته سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، ابتداءً من الحوكمة الشاملة، حيث لم تجد الباحثات في السياسات التعليمية ما يوائم رؤية المملكة في هذا المحور إلا عدد قليل من البنود ابتداءً من البند (22) فقط في انتهاج الشفافية والتفاعل مع الجميع، حيث ذكرت السياسة النصح المتبادل بين الراعي والرعية بما يكفل الحقوق والواجبات، ويُنمي الولاء والإخلاص.

وجاء الباب الثامن في السياسة التعليمية تمويل التعليم في البند (230) تراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتواجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة، وتتمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة، والبند (233) التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحلها فلا تتقاضى الدولة رسوماً دراسية

عليه، والبند (234، 235) الخاصة بصرف مكافآت التعليم والتدريب، ولم تذكر السياسة كفاءة الإنفاق والتوازن المالي كما جاء في الرؤيا.

وجاء في اللوائح والسياسات البند(15) ربط التربية والتعليم في جميع المراحل بخطة التنمية العامة للدولة، وجاء في قنوات التواصل تدعيم قنوات التواصل في البند(22، 223، 225، 226) الخاص بوسائل الإعلام والنشر والتوعية والإرشاد، وتخضع لإشراف الجهات التعليمية.

جدول (8)

المحور الثالث "وطن طموح"	
2-المواطنة المسؤولة	
التكرار	
6	تشجيع العمل التطوعي
-	زيادة مشاركة القطاع الغير ربحي
6	المجموع

وأيضاً في المواطنة المسؤولة جاءت السياسة التعليمية متوائمة مع الرؤيا في عدة بنود (20، 21، 33، 35، 36، 87) من تشجيع العمل التطوعي وتحمل المسؤولية الاجتماعية واحترام حقوق الانسان، ولم تتطرق السياسة التعليمية لمشاركة القطاع غير الربحي.

الإجابة على السؤال الرابع: ما المقترحات لتطوير وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لتتواءم مع رؤية المملكة 2030 ؟

بناءً على نتائج التكرارات للأسئلة السابقة وجد أن المحور الأول "مجتمع حيوي" هو الأكثر تكراراً بعدد (169) بنداً في وثيقة سياسة التعليم ، وفي المرتبة الثانية كان المحور الثاني "اقتصاد مزدهر" بعدد (48) بنداً في الوثيقة، وجاء في المرتبة الأخيرة المحور الثالث "وطن طموح" بعدد (16) بنداً في الوثيقة، وعليه نجد حاجة الوثيقة:

- 1- تقديم فرص أكبر للقطاع الخاص ودور للقطاع الغير ربحي في قطاع التعليم.
- 2- إشراك جميع القطاعات في تمويل التعليم والالتزام بكفاءة الإنفاق والتوازن المالي.
- 3- دعم المرونة في الهياكل والإجراءات وتطويرها.
- 4- زيادة مستويات أعلى للشفافية بكافة عناصرها.
- 5- الاهتمام بالأنشطة اللاصفية من خلال تمكين المنظومة التعليمية والثقافية والترفيهية.
- 6- استقطاب الكفاءات وإيجاد بيئة تعليمية جاذبة لها.

توصيات الدراسة:

- بناءً على تحليل نتائج الدراسة، توصلت الباحثات إلى عدد من التوصيات تمثلت فيما يلي:
- 1- الأخذ بالمقترحات السابق ذكرها لتطوير وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية بما يتلاءم مع رؤية المملكة 2030
 - 2- عمل دراسات دورية تقييمية لبنود وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية بما يتلاءم مع رؤية المملكة 2030
 - 3- مشاركة أفراد المجتمع مع المسؤولين في تقييم سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية بما يتلاءم مع رؤية المملكة 2030
 - 4- أن تولي وزارة التعليم وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً وذلك من حيث الطباعة والنشر على موقعها الإلكتروني، وإعادة تعميمها، ولفت الانتباه لها في الميدان التربوي.

مقترحات لدراسات مستقبلية:

- بناءً على تحليل نتائج الدراسة، توصلت الباحثات إلى عدد من التوصيات بإجراء دراسات مستقبلية في:
1. تطوير السياسات التعليمية الخاصة بتنمية القدرات البشرية في ضوء أهداف رؤية 2030.
 2. مدى دور وفعالية القطاعات الأخرى في قطاع التعليم.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

البيوردي، ندى. (2020م). واقع إدارة المناطق التعليمية في المملكة العربية السعودية وتجارب بعض دول العالم بحث مقارنة. *دارسات عربية في التربية وعلم النفس*، (11)، 205-232

الحربي، سعود. (2007م). *السياسة التعليمية: مفاهيم وخبرات*. الرياض: العبيكان للنشر. الحقييل، سليمان عبدالرحمن. (2016م). *نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية*. ط16، الرياض: مطبعة الحميضي.

الدخيل، تغريد. (2014م). مقترحات لتطوير سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود. *مجلة التربية وعلم النفس*، 1(36)، 1-65.

الدوسري، راشد. (2019م). *القيم الاقتصادية في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية: دارسات تحليلية. دارسات العلوم التربوية*، 46(3)، 586-603 الذروي، حسن. (2022م). تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربة كوريا الجنوبية وفق أسلوب جورج بيرايدي للدراسة المقارنة. *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، 1(2)، 692-920

الرشيدي، غازي ومندني، لطيفة. (2017م). الملامح المميزة لنظام التعليم في سنغافورة وإمكانية الاستفادة منها في دول الكويت. *مجلة كلية التربية بجامعة الإسكندرية*، 27(1)، 91-134 العتيبي، فهد والغامدي، حمدان. (2020م). الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم 2020 وارتباطها بمحاور رؤية المملكة 2030 وأهداف سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. *المجلة التربوية لتعليم الكبار*، 1(2)، 337-366

العتيبي، سامية. (2018م). تحليل نظام التعليم في المملكة العربية السعودية "الواقع والتطلعات". *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، (3)، 170-219

العتيبي، عبدالله. (2020م). آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية. *المجلة التربوية الدولية المتخصصة*، 9(2)، 149-161

-
- العتيبي، فارس والمنتشري، عائض. (2022م). السياسات التعليمية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030: دراسة تحليلية. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 6(19)، 71-102
- العمري، فريعة والحارثي، عبدالرحمن. (2023م). دور سياسات التعليم في ضوء رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر المعلمات. *المجلة العلمية لكلية التربية بجامعة أسيوط*، 39(3)، 90-122
- عنايات، أيمن. (2020م). صنع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة مقارنة. *مجلة كلية التربية بجامعة المنصورة*، (112)، 631-662
- غوص، أسرار. (2020م). معايير مقترحة لبناء سياسة مستقبلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية. *مجلة التربية بجامعة الأزهر*، 1(187)، 443-477
- القحطاني، أشواق والحارثي، عبدالرحمن. (2023م). السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء البعد العالمي للمنظومة التربوية المعاصرة: دراسة تحليلية. *مجلة كلية التربية بجامعة كفر الشيخ*، (108)، 179-227.
- المالكي، مجبل لازم. (2009م). *علم الوثائق وتجارب في التوثيق والارشافة*. عمان: الوراق للنشر والتوزيع.
- مباركي، مرام. (2023م - فبراير). مدى توافق الأهداف التعليمية في رؤية 2030 مع الأهداف الدولية للتعليم. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثالث للتعليم في الوطن العربي: *مشكلات وحلول*، جدة، 24-26 فبراير، 2023م.
- المحمودي، محمد. (2019م). *مناهج البحث العلمي*. ط3، صنعاء: دار الكتب.
- المطيري، عائشة والسالم، منال. (2021م). سيناريوهات محتملة للتعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ظل تطلعات رؤية 2030، *مجلة العلوم التربوية بجامعة الملك سعود*، 33(2)، 257-282
- المملكة العربية السعودية. (2016م). *رؤية المملكة العربية السعودية 2030*. مسترجع من: https://www.vision2030.gov.sa/media/5ptbkbxn/saudi_vision2030_ar.pdf
- المنقاش، سارة. (2006م). دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية بجامعة الملك سعود*، 19(1)، 381-440.
-

موقع رؤية المملكة العربية السعودية. (2030). مسترجع من:

<https://www.vision2030.gov.sa/ar/>

وزارة المعارف. (1995م). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. ط4. الرياض: اللجنة العليا لسياسة التعليم.

اليامي، هادية. (2018م). رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 2(26)، 32-49.

المراجع الأجنبية:

Allmnakrah, Alhasan & Evers, Colin. (2020), The Need for a Fundamental Shift in the Saudi Education System: Implementing the Saudi Arabian Economic Vision 2030. Research in Education, 106(1), 22-40

الملاحق

بطاقة تحليل محتوى

م	المعيار	مناسبة	غير مناسبة	ملحوظات
المحور الأول (مجتمع حيوي)				
1	تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية (المبادئ الإسلامية/ الهوية الوطنية/ اللغة العربية/ الهوية الثقافية)			
2	بناء رحلة تعليمية متكاملة (الطفولة المبكرة/ مراحل التعليم الأساسي/ المنظومة التعليمية)			
3	تمكين حياة عامرة وصحية (الشراكة الأسرية/ الصحة النفسية والجسدية)			
المحور الثاني (اقتصاد مزدهر)				
1	زيادة معدلات التوظيف (التدريب المهني/ احتياجات سوق العمل/ الابتكار وريادة الأعمال/ تكافؤ الفرص)			
2	تنمية وتنويع الاقتصاد (الخصخصة/ الاستثمار/ القطاعات الواعدة/ الاقتصاد الرقمي)			
المحور الثالث (وطن طموح)				
1	الحوكمة الشاملة (البيانات والشفافية/ التمويل/ اللوائح والسياسات/ قنوات التواصل)			
2	المواطنة المسؤولة (القطاع الغير ربحي/ المسؤولية المجتمعية)			